محمد فاضل رضوان*

نخبنا: قراءة في لائحة أقوياء العرب

■ للسنة الثانية على التوالي تنظم مجلة «أرابيان بيزنيس» تصنيفها لأقوى 50 شخصية عربية في المنطقة والعالم، وقد تضمن تصنيف هذه السنة الذي اشتغل على أزيد من 300 اسم في كافة المجالات باستثناء السياسة، وامتد على فترة ثلاثة أشهر 40 اسما من لائحة السنة الماضية اضافة الى 10 أسماء جديدة، وحول المعايير المعتمدة في اختيار الأسماء فقد صرحت المجلة المعنية بأنها ربطت مفهوم القوة بالنفوذ والتأثير الشيء الذي جعلها تعتبرها بمثابة قدرة شخص مفرد على أداء عمل مفرد يؤثر في حياة الآخرين. وكلما ازداد عدد الناس الذين يستطيع هذا الشخص التأثير عليهم نتيجة لدوره كلما زادت قوته... واذا كانت هذه المعايير غير واضحة ولا دقيقة بشكل كاف بالنظر الى ضبابيتها وبل وتضاربها أحيانا كاعلان المجلة استثناء الساسة والمنتمين للعائلات الحاكمة، ثم تضمنها لاسمي الأمير الوليد بن طلال بالرغم من انتمائه للعائلة الحاكمة بالسعودية وسعد الحريري وريث ثروة ونفوذ والده رفيق الحريري السياسي. فانها مع ذلك قد توفر قاعدة كمية يمكن اعادة الاشتغال عليها لمحاولة استخلاص بعض معالم النخب المهيمنة في المنطقة العربية من خلال قراءة الأرقام التي تضمنتها اللائحة ارتباطا بمجموعة من المتغيرات المهمة كالبلد والجنس والاختصاص...

على مستوى الانتماء القطري والاقليمي:

حمل تصنيف الشخصيات المؤثرة في الحياة العربية تفاوتا قاسيا بين ربوع العالم العربي، فالشخصيات الخمسين المختارة تنتمي في جملتها لعشر دول عربية فقط مما يعني أن ما يفوق هذا العدد من الدول خارج نطاق التأثير على كافة المستويات، واذا أخذنا البعد الاقليمي بعين الاعتبار فان دائرة التأثير الكبرى تتركز في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط مع غياب مطلق لمنطقة المغرب العربي، ومع ذلك فمن الصعب استخلاص معايير قارة تشترك فيها البلدان المتربعة على قائمة التصنيف فالمرتبة الأولى مثلا عادت لكل من المملكة العربية السعودية ولبنان بـ13 مقعداً أي 26 في المئة لكل منهما، مع ما بينهما من اختلاف فلا لبنان في غنى وثراء السعودية، ولا هذه الأخيرة في مستوى انفتاح وتنوع لبنان السياسي والثقافي، أما مصر فتفوقها السكاني والجغرافي والاستراتيجي لم يشفع لها في شيء لتكتفي بالمرتبة الثالثة بسبعة أسماء فقط، فيما فلسطين التي لا تملك دولة كانت حاضرة بأربعة مناصب منحتها الرتبة الخامسة بعد الكويت، بنسبة 8 في المئة من الشخصيات العربية المهيمنة أمام 16 دولة عربية ممن يتجاوز استقلال أغلبها نصف القرن، بقية الدول المرتبة كانت الامارات العربية المتحدة في الرتبة السادسة بثلاثة مناصب متبوعة بالبحرين بمنصبين ثم العراق وسورية والأردن بمنصب واحد لكل بلد، أي بنسبة لا تتجاوز 2 في المئة، هذه التصنيفات أنتجت رزنامة أرقام تستعصي على القراءة وفق معايير واضحة لان اعتبار منطق الثروة والنفوذ الاقتصادي كان يتطلب حضور بلدان الخليج الأخرى كقطر وسلطنة عمان... فيما اعتبار منطق التأثير السياسي والاستراتيجي كان سيجعل مصر في الواجهة، أما البعدان الجغرافي والسكاني فقد كان من شأنهما أن يضمنا لبعض دول المغرب العربي كالمغرب والجزائر موطئ قدم في اللائحة اضافة الى تعزيز الحضور المصري، لكننا نجد ما يقارب اقتساما للمقاعد باللائحة بين كل من منطقتي الخليج العربي بـ27 مقعدا و54 في المئة والشرق الأوسط بـ23 مقعدا و46 في المئة مع غياب مطلق كما سجلنا لمنطقة المغرب العربي.

على مستوى الجنس:

استحضار متغير الجنس في تصنيف الشخصيات العربية المؤثرة وفق التصنيف المذكور يعكس اكتساحا هائلا للعنصر الذكوري على حساب النساء، فقد احتل الذكور ثلاثة وأربعين درجة من مراتب اللائحة بنسبة 86 في المئة من جملة المناصب، فيما لم يتبق للاناث أكثر من نسبة 14 في المئة بسبعة مقاعد، وعلى غرار المؤشر السابق فلم يخضع التصنيف لمنطق واضح بالنظر للمفارقات الكبيرة التي حملها سواء على مستوى الانتماء أو التخصص، فبلد مثل السعودية عليه مؤاخذات كثيرة فيما يخص وضعية المرأة وحضورها جاء على راس اللائحة في نفس مستوى لبنان بانفتاحه الكبير بسيدتين لكل منهما، فيما لم تتصدر الصفوف من بين كل سيدات مصر سوى واحدة اضافة الى سيدة واحدة من الكويت وأخرى من الأردن، لكن المثير للاهتمام أن الأكاديمية الوحيدة التي شملها التصنيف كانت سعودية هي مي اليماني وهي للاشارة ابنة زكي اليماني وزير النفط الشهير على عهد الملك فيصل، أكاديمية معروفة مؤلفة ومحللة في المركز الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) في لندن واخصائية بشؤون حقوق الانسان الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية خصوصاً بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي أول سيدة سعودية تحصل على شهادة الدكتوراة من جامعة أوكسفورد، كما أن المنصب الوحيد الذي حاز عليه العلماء في اللائحة كان لسيدة مصرية هي الباحثة الطبية نجوى عبد الحميد رئيسة قسم بحوث ذوي الاحتياجات الخاصة وأستاذة الوراثة البشرية بالمركز القومي للأبحاث في مصر وصاحبة بحوث رائدة على المستوى العالمي فيما يخص تحسين طرق عيش الكثير من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنها حاصلة جائزة لوريال التي تقدمها اليونسكو للعالمات على المستوى العالمي. كما أن المنصب الوحيد الذي ظفر به الأردن عاد للدبلوماسية ريما خلف الهنيدي، فيما حملت اللائحة حضور الصوت الملائكي فيروز عن لبنان اضافة الى ثلاث سيدات أعمال عن كل من لبنان والسعودية والكويت. أما أول سيدة مرتبة في اللائحة فقد كانت سيدة الأعمال السعودية لبنى العليان رئيسة مجلس ادارة شركة العليان للتمويل OFC التي تتميز بنفوذ مالي كبير في السعودية بالرغم من الانتقادات التي تواجهها من الجهات المحافظة وقد جاءت في الرتبة السادسة عشرة.

على مستوى الاختصاص:

يمكن توزيع الشخصيات المدرجة على القائمة المذكورة على سبعة مجالات مختلفة يمكن قراءتها وفق الترتيب التالي:

المال والأعمال:

الشريحة الأعظم في اللائحة بـ32 مقعدا ونسبة 64 في المئة من المجموع الكلي الى درجة أن 17 من بين العشرين مرتبة الأولى احتلها رجال الأعمال، وقد كان من الطبيعي أن تحتل منطقة الخليج العربي القسم الأكبر لثرائها المرتبط بالنفط مع استثناء حالة لبنان دائما، هكذا نجد العربية السعودية على رأس القائمة بعشرة مقاعد ونسبة تزيد عن 31 في المئة من عدد رجال الأعمال، متبوعة بلبنان بسبعة مناصب ثم الكويت بخمسة فالامارات بثلاثة ثم البحرين ومصر وفلسطين بمنصبين لكل بلد فالعراق بمنصب وحيد، وقد عرفت لائحة رجال الأعمال اكتساحا ذكوريا بأزيد من 90 في المئة ممثلة في 29 مقعدا للرجال في مقابل ثلاث سيدات فقط موزعات على السعودية ولبنان والكويت، وقد ضمت لائحة رجال الأعمال استثناءين اثنين لأهم معيار اعتمد في صياغتها والذي يتعلق بعدم ادراج الساسة والمنتمين للعائلات الحاكمة في التصنيف، اذ نجد كما سبقت الاشارة لذلك الأمير الوليد بن طلال أولا على اللائحة وسعد الحريري في المرتبة 12، وقد برر الاستثناء بالنفوذ المالي الكبير لكليهما فالأول جاء رابعا على قائمة أغنياء العالم بينما الثاني ورث اضافة الى اسم وأمجاد أبيه السياسية امبراطورية اقتصادية ضخمة لها تأثيرها الكبير في المنطقة العربية. ومن أشهر الموجودين على قائمة رجال الأعمال نجد الكويتي ناصر الخرافي والمصري نجيب سويرس والشيخ صالح كامل المعروف بملكيته لشبكة «أرت» التلفزية، والواضح أن التعريف الذي استندت اليه المجلة في تعريف القوة والنفوذ بربطها بالتأثير والارتباط بوجود الآخرين هو ما جعل اللائحة تغرق برجال الأعمال الذين يوظفون آلاف الأشخاص.

الصحافة والاعلام:

في المرتبة الثانية بعد رجال الأعمال لكن بفارق جد كبير، نجد رجال الصحافة والاعلام ممثلين بستة مناصب ذكورية مئة بالمئة يحتل فيها لبنان الريادة بنصف العدد ممثلا في ثلاثة مقاعد يتقدمهم في المرتبة 37 الاعلامي البارز جهاد الخازن الرئيس السابق لجريدة «الحياة» الذي أثر بشكل بارز في الحياة الصحافية العربية الى جانب اشتغالاته الأكاديمية التي أنتجت مؤلفات عديدة، اضافة الى ألان خوري ورامي خوري. الثلاثة مقاعد الأخرى توزعت بين كل من الصحافي السعودي عبد الرحمن الراشد، الرئيس السابق لمجلة «المجلة» وجريدة «الشرق الأوسط» الذي صنف أولا على لائحة الصحافيين وتاسعا على اللائحة العامة مخترقا بذلك أسماء كبيرة في عالم المال والأعمال يعد من أكثر الأسماء الصحافية نفوذا في المنطقة كما يعرف بلبراليته وانتقاده للتطرف الاسلامي اضافة الى قربه الكبير من الخيارات الأمريكية في المنطقة. ثم أبرز وجوه قناة الجزيرة القطرية الذي يثير هو وبرنامجه الشهير «الاتجاه المعاكس» ردود أفعال وانتقادات كثيرة انطلاقا من خلفياته وارتباطاته الى طريقة ادارته لبرنامجه الذي يعد مع ذلك أحد أكثر البرامج العربية متابعة، الاعلامي السوري/البريطاني فيصل القاسم في المرتبة 33، فممثل مصر حسام السكري في المرتبة 39 وهو أول عربي يترأس القسم العربي في خدمة الـ«بي بي سي» العربية أقدم وأضخم خدمة لغوية لمؤسسة الـ«بي بي سي».

الأكاديميون:

جاؤوا في التصنيف الثالث بأربعة مقاعد فقط واحد منها لسيدة سعودية هي الباحثة الأكاديمية مي اليماني ونسبة عامة لا تتجاوز 8 في المئة، أولهم على القائمة العامة هو اللبناني فؤاد العجمي الذي يحظى بسمعة سيئة في العالم العربي في مقابل احترام كبير في الولايات المتحدة الأمريكية لقربه من السياسات الأمريكية في المنطقة منذ كتابه الشهير «مأزق العرب» ولا عجب بأن يوصف في فترة التحضير لغزو العراق بأنه العربي المفضل من قبل البنتاغون، والذي ينال اعجاب ورضا صقور اليمين الأمريكي، بعده في المرتبة 26 نجد الأكاديمي الفلسطيني راشد الخالدي خريج الجامعات الأمريكية والمدرس بها المعروف بانتقاداته اللاذعة لاسرائيل والسياسة الأمريكية الخارجية، ثم في المرتبة الثالثة على قائمة الأكاديميين نجد الوجه البارز في الساحة الثقافية العربية وزير الثقافة السابق غسان سلامة ثم مي اليماني والملاحظ مرة أخرى هيمنة لبنان بنصف العدد والذكور بثلاثة أرباع العدد اضافة الى توزع ولاءات الأسماء المذكورة بين القضايا العربية والغرب.

الدبلوماسيون:

يحتلون المرتبة الرابعة بعد رجال المال والأعمال ورجال الصحافة والاعلام والأكاديميين بنسبة 6 في المئة فقط من اللائحة العامة، ويتقدمهم السعودي عادل الجبير في المرتبة 13 الذي يعد مستشار الملك عبد الله بن عبد العزيز في الخارجية وأكثر الوجوه السعودية تأثيرا ونفوذا في تاريخ علاقة السعودية بالغرب بعد الأمير بندر، ثم موظفة الأمم المتحدة ممثلة الأردن الوحيدة ريما خلف التي عينت مساعدة للأمين العام للأمم المتحدة ومديرة للمكتب الاقليمي في البلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ايلول (سبتمبر) 2000 في المرتبة 22 على اللائحة، والمرتبة الثالثة على لائحة النساء بعد سيدة الأعمال السعودية لبنى العليان والعالمة المصرية نجوى عبد الحميد. ثم في المرتبة الثالثة والثلاثين على لائحة الدبلوماسيين على اللائحة العامة نجد المصري محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى جائزة نوبل للسلام برسم السنة الماضية، والذي ظهر اعلاميا بشكل لافت للانتباه في السنوات الأخيرة على هامش أحداث وصراعات الشرق الأوسط بالخصوص ما بين العراق وايران. والملاحظ أن أكثر الدبلوماسيين العرب نجاحا هم المرتبطون بمنظمات دولية وليس بالسياسة الخارجية لبلدانهم.

الفنانون:

يقاسم الفنانون الدبلوماسيين العرب نفس مرتبتهم بنفس العدد من المقاعد، وتأتي السينما في المرتبة الأولى مع المخرج يوسف شاهين في المرتبة 19 متبوعة بالموسيقى في شخص المغني عمرو دياب الذي تحتل شرائطه قائمة المبيعات في سوق الأغنية العربية في الرتبة (28) ثم فيروز بكل رصيدها وتراثها في الرتبة 36، والملاحظ هنا احتلال مصر المرتبة الأولى بكل من يوسف شاهين وعمرو دياب وتقهقر منطقة الخليج العربي رغم تأثيرها الكبير في المجالات الكبرى، اضافة الى غياب باقي الفنون وممثليها.

العلماء:

تعكس اللائحة وضعية فادحة للعلماء العرب بالنظر لاحتلالهم المرتبة الأخيرة في ما يتعلق بتأثيرهم في المنطقة والعالم، فالمنصب العلمي الوحيد الذي تضمنته اللائحة كان مصريا ونسائيا اذ عاد للباحثة الطبية نجوى عبد الحميد المحتلة للمرتبة 21، لكنه يعكس مع ذلك تفوقا نسائيا نوعيا في الحياة العربية.

الشعراء:

يبدو أن الشعر لم يعد ديوان العرب، أو لم يعد على أقل تقدير مؤثرا في الحياة العربية كما كان في كل الأزمان، فقد كادت اللائحة تخلو من الشعر لولا اسم محمود درويش الذي أتى في ذيلها في المرتبة الثامنة والأربعين أما الأدباء فلا أثر لهم.

استخلاصات عامة:

ان قراءة اللائحة في ضوء المتغيرات السابقة من شأنه أن يضع بين أيدينا بعض المعطيات المفيدة بخصوص بؤر التأثير في الحياة العربية وسماتها على كافة المستويات، في هذا السياق يمكن تسجيل ما يلي:

* ان مراكز التأثير التقليدية ليست بالضرورة المؤثرة في الحياة العربية فوجود دولة صغيرة الحجم سكانيا وجغرافيا وذات مشاكل سياسية مركبة كلبنان على رأس القائمة يدعو الى اعادة النظر في تصنيف المراكز المذكورة، والا فان الحضور السياسي والسكاني والجغرافي لا يضمن بالضرورة تفوقا في انتاج النخب.

* ان النخب العربية بطيئة التجدد بدليل محافظة أزيد من ثلاثة أرباع لائحة السنة الماضية على مقاعدهم المؤثرة مع دخول عشرة أسماء جديدة فقط مجال الأقوياء ...

* ان هناك اكتساحا ذكوريا للمراكز الحساسة ذات التأثير الكبير في الحياة العربية الشيء الذي تعكسه نسبة الرجال التي جاوزت 86 في المئة في لائحة الأقوياء، لكن هذا الأمر لا يخفي تميزا نوعيا للنساء العربيات من خلال احتلالهن لمراتب متقدمة من خلال الابداع في مجالات مميزة كما هو الشأن بالنسبة لممثلة المجال العلمي الوحيدة في اللائحة المصرية نجوى عبد الحميد والدبلوماسية الأردنية ريما خلف والأكاديمية السعودية مي اليماني.

* ان احتلال رجال المال والأعمال لرأس القائمة بنسبة تصل الى 64 في المئة، واندحار النخب الثقافية الى أدنى القائمة يعكس طغيان القيم المادية والاستهلاكية على حساب القيم الانسانية في الحياة العربية، كما أن احتلال بلدان الخليج العربي لريادة عالم المال والأعمال يعكس استمرار هيمنة البترودولار على المجال العربي بما يتبعه من تداعيات اقتصاد الريع على كامل المنطقة.

* رغم الانتشار الهائل لوسائل الاعلام والاتصال، فان الاعلام العربي لا زال عاجزا عن التأثير في محيطه فعدد الاعلاميين في اللائحة الذي لم يتجاوز الستة لا يبدو شيئا مقارنة بأصحاب المال، وهو ما يعني أن الانتاج الاعلامي العربي لا زال بعيدا عن منتظرات حياة المواطن العربي الاعلامية والثقافية بشكل عام، ورغم انتشار القنوات الفضائية العربية كالفطر في المجال اليومي العربي فما أتى به التصنيف على محدوديته ينبئ بان الوجوه المستنسخة في هذه المشاريع الكبرى المرتبطة في جملتها بالبترودولار هي ذات أدوار هامشية.

* ان عدد الأكاديميين الذي لا يتجاوز الأربعة من بين خمسين شخصية يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى التزام المثقف العربي بقضايا شعبه وقدرته على تجسيد مفهوم المثقف العضوي بتعبير غرامشي، كما أن ورود اسم فؤاد العجمي المقرب من الخندق الأمريكي على رأس القائمة يعكس انهيار الساحة الثقافية كساحة ممانعة.

* ان الدبلوماسيين العرب لا ينجحون ويتميزون الا بتحررهم من السياسات الخارجية الرسمية لبلدانهم، واشتغالهم في مناخ دولي اذ ان حالتين ناجحتين من الحالات المرصودة تعود لموظفين دوليين من قبيل ريما خلف والبرادعي.

* ان الفن لا زال بعيدا عن التاثير في حياة العرب، فحصة الفنانين في اللائحة التي لم تتجاوز الثلاثة مقاعد تنبئ بأن الفن لا زال بعيدا عن التصنيف ضمن أولويات المنطقة، كما أن تقدم عمرو دياب على فيروز بأزيد من ثماني درجات على اللائحة يضع الذوق العربي موضع تساؤل حول اذا ما كان تيار الأغنية المغربنة قد حسم الصراع لصالحه مع مختلف حصون حماية الذاكرة الفنية العربية الأصيلة من التلف من الضياع هذا اضافة الى الغياب المفجع لمبدعي الفنون الأخرى.

* ان وضعية البحث العلمي في العالم العربي في وضعية جد متدنية ينبئ بها خلو لائحة المؤثرين من أسماء العلماء الا من اسم وحيد هو العالمة الطبية نجوى عبد الحميد من مصر، كما أن الثروة العربية التي تتركز في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط لم تعرف طريقها بعد لمختبرات البحث العربية الكئيبة في مقابل تفوق الأدمغة العربية في الخارج.

* ان وضعية الابداع الشعري والأدبي عموما بالوطن العربي لا تقل سوءا عن وضعية البحث العلمي بالرغم من تزاحم الأسماء وتناسخها، فقد قاسم الشعراء العلماء نفس مرتبتهم الأخيرة بمنصب وحيد حصل عليه محمود درويش في ذيل اللائحة فيما خلت اللائحة من أي أديب عربي، وسواء أرجعنا الأمر الى تدني مستوى الشعر والأدب عموما أو انعدام شروط الابداع بالوطن العربي من جراء التضييق على حرية الكتابة أو تدهور سوق النشر أو حتى عزوف القراء... فان الأمر المؤكد أن القيم الجمالية قد انسحبت من واقع الحياة العربية لصالح القيم المادية الاستهلاكية...

ان اللائحة المذكورة بالرغم من كل ما قد يسجل على المعايير المحددة لحيثياتها قد ضمنت لنا فرصة لتحليل بعض ملامح النخب المؤثرة في المجال العربي على مستويات عدة لا ندعي احاطتها بمختلف تفاصيل واقع شديد التعقيد والبلقنة بقدر ما نعتبرها محاولة لتحويل أرقام كمية الى معطيات كيفية ارتباطا بمتغيرات نعتبرها مهمة في تحديد ورسم صورة هذه البلاد التي تسمى مجازا بلاد العرب...

* كاتب صحافي من المغرب
Philosophos1977@yahoo.fr

محمد الهاشمي*

التحدي المزدوج لحزب العدالة والتنمية المغربي

■ نشر المعهد الجمهوري الأمريكي التابع للحزب الجمهوري استطلاعا لرأي الناخبين المغاربة لرصد نوايا التصويت في الانتخابات المزمع اجراؤها السنة المقبلة، ولعل أبرز ما أفرزته نتائج الاستطلاع هو حصول حزب العدالة والتنمية الاسلامي على 47 % من نوايا التصويت مما أشعل حملة انتخابية سابقة لأوانها وأعاد الى الواجهة النقاش حول الموقف من اسلاميي النظام وعلاقة الديني بالسياسي في النسق السياسي المغربي بشكل عام.

وبالرغم من أن نتائج الاستطلاع تنسجم بشكل كبير مع الاتجاه السياسي العام الراهن في العالم العربي الذي يرجح كفة الاسلاميين كما تشهد على ذلك الانتخابات الأخيرة في كل من مصر والأراضي الفلسطينية، فان الاستطلاع المذكور يثير ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى تقنية لكنها لا تخلو من دلالات سياسية عميقة، نتيجة 47 % التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية ليست سوى نتيجة اضافة 10 % الى 84 % ثم قسمة 94 % على 2 لتصبح النتيجة 47 %. وتفسير ذلك أن الاستطلاع شمل سؤالين وليس سؤالا واحدا حيث كان السؤال الأول: اذا أجريت الانتخابات غدا لمن ستصوت؟ وحصل العدالة والتنمية على 10 % من نوايا التصويت ثم أردف السؤال الأول بسؤال ثان: اذا كان لا بد أن تصوت في انتخابات تجري غدا فلمن ستصوت؟ وحصل على84 %. وبذلك يتضح بجلاء أن الاستطلاع كان موجها، ان لم نقل مضللا والا فكيف يمكن تفسير حجب هذه التفاصيل التقنية، مع أنها حاسمة في نتيجة الاستطلاع، والاكتفاء بتسريب نسبة 47 % للرأي العام؟

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بردود فعل مختلف الفرقاء السياسيين، فاذا كان من الطبيعي ومن المفهوم أن يسعى منافسو وخصوم «العدالة والتنمية» الى التقليل من شأن نتائج الاستطلاع والتأكيد على استمرار قدرتهم على تعبئة الناخبين حول برنامجهم الانتخابي (خاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي) فان المثير للانتباه هو رد فعل العدالة والتنمية في حد ذاته والذي تبنى نفس الخطاب المقلل من شأن الاستطلاع. الا أن هذا الموقف يصبح مفهوما اذا ما وضع في سياق التجربة القاسية التي عاشها الحزب مع ضغوطات وزارة الداخلية لدفعه لتحجيم مشاركته في انتخابات 2002 والتي تصاعدت عقب أحداث الدار البيضاء الارهابية حينما تصاعدت الأصوات التي تحمله المسؤولية الأدبية عن هذه الأحداث وذهبت الى حد المطالبة بحله. فقد كان لهذه المرحلة الصعبة كبير الأثر في اعادة تشكيل الوعي السياسي لهذا الحزب واعادة تحديد أولوياته وتجديد سبل التعاطي مع معطيات وتقلبات الظرفية السياسية بالمغرب، فقد أصبح الحزب يدرك أن السياق الدولي الموسوم بالحرب على الارهاب اضافة الى مركزية دور الدين في تأسيس شرعية النظام يجعلان اعتماد المرجعية الدينية ينطوي على قدر كبير من الحساسية رغم أن الحزب لا يطرح نفسه كمنافس أو بديل للنظام كما هو الشأن بالنسبة لحركة العدل والاحسان المحظورة.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ الأرقام الواردة في استطلاع الرأي المذكور، فالمؤكد أن حزب العدالة والتنمية أصبح يشكل، وبلا شك، الرقم الصعب في المعادلة السياسية الراهنة بالمغرب وذلك بفعل تضافر عاملين أساسيين:

1 ـ مراهنة الحزب على العمل الاجتماعي كمدخل للتعبئة السياسية مما يجعله الأقرب الى شرائح واسعة من الفقراء والمهمشين..

2 ـ جاذبية الخطاب الديني للحزب مع ما يحمله من شعارات حالمة تدغدغ مشاعر العديد من ضحايا الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية.

واذا أضفنا الى هذين العاملين طبيعة السلوك الانتخابي لدى أغلبية الناخبين المغاربة والذي يقوم على العلاقة الشخصية والاتصال المباشر بالمرشح كأساس للتصويت، فان الحزب يبدو قادرا على تغطية عجزه البرامجي بفضل حضوره التواصلي المباشر.

وعموما، فالنجاح المترقب للحزب في الانتخابات القادمة سيجعله أمام تحديين كبيرين، يتعلق الأول بامكانية انجاح تصوره لطريقة تدبير الشأن العام في حين يرتبط الثاني بالسياق الانتقالي للبلاد بشكل عام.

يتجلى التحدي الأول في انجاح الانتقال من موقع المعارضة الى الحكومة مع ما يقتضيه ذلك من ضرورة تكييف خطابه السياسي مع متطلبات المرحلة الجديدة، فاذا كان الحزب قد استفاد من الفراغ الذي خلفه دخول أحزاب المعارضة الى الحكومة ليصبح اللاعب الوحيد في المعارضة، فان الدخول المحتمل للحزب الى الحكومة سيجعله أمام محك حقيقي لقياس مدى قدرته على تطبيق تصوره للاصلاح دون التراجع عن شعارات الديمقراطية والانفتاح التي يرفعها الحزب، فرغم أنه تجاوز بنجاح الضغوط التي استهدفته عقب أحداث الدار البيضاء، فانه يدرك جيدا أن خصومه، وان فشلوا في اقصائه، فانهم نجحوا على الأقل في جعله يصدر عن موقف دفاعي حيث وجد الحزب نفسه مطالبا، في مناسبات عديدة بتقديم تبريرات وتوضيحات حول بعض التصريحات أو المواقف التي يتخذها بعض قيادات الحزب كما حدث مع مصطفى الرميد الرئيس السابق للفريق البرلماني للحزب، بل أكثر من ذلك اضطر الى اتخاذ قرارات تنظيمية حاسمة للتخفيف من حدة التوتر في علاقته مع المخزن كما حدث مع تنحية الرميد من رئاسة الفريق. كما أن الحزب أبان عن ضعف واضح في التنسيق مع نواته الدينية (حركة التوحيد والاصلاح) وهو ما تجلى في انسحاب زعيمها أحمد الريسوني واستقالة بطعم الانشقاق لمحمد خليدي الذي أسس حزبا جديدا، اضافة الى سعي الحزب باستمرار الى توضيح موقفه من أسلوب تعاطي جريدة التجديد مع بعض القضايا (مثل قضية تسونا مي، الموقف من قضية المرأة وبعض قضايا الحريات العامة)، وقد أدى اتساع الهوة بين مواقف الحزب والخط التحريري للجريدة الى اتخاذ الحزب قرارا باصدار جريدة أسبوعية في الأسابيع القليلة القادمة مما قد يساعده على تجاوز الضعف الكبير الذي شاب استراتيجيته الاعلامية.

أما التحدي الثاني فيفرضه السياق السياسي العام في المغرب والذي تحكمه هواجس ورهانات الانتقال مما يجعل، وبدون شك، تحدي انجاح النموذج الاسلامي للعدالة والتنمية ليس سوى الوجه الآخر لتحد أكبر هو انجاح الانتقال الديمقراطي بالمغرب، وذلك لسبب بسيط هو أن الانتخابات المتوقع أن يفوز بها العدالة والتنمية تختلف بدون شك عن سابقاتها لكونها تعتبر انتخابات الفرصة الأخيرة بالنسبة لمستقبل الانتقال نحو الديمقراطية كجزء من بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي يحظى بترويج غير مسبوق حتى من طرف الأجهزة الايديولوجية للدولة. فاذا كان الجميع يتفق أن عملية الانفتاح السياسي التي انخرط فيها المغرب منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي أدخلته مرحلة الانتقال الديمقراطي، فان التردد والمد والجزر والطابع المحتشم لايقاع الانتقال عوامل أضفت بظلال من الشك حول مآل هذا الانتقال، ويبدو أن البعض ينسى أو يتناسى أن الانتقال الديمقراطي، قبل أن يكون عبارة عن تحولات في البناء السياسي والمؤسساتي لدولة ما، هو براديغم يتحدد من خلال مجموعة من المفاهيم ذات دلالة اجرائية قابلة القياس الأمبريقي تسمح بتحديد درجة تقدم بلد ما في مسلسل الانتقال بحيث لا تعتبر الاجراءات المختلفة المجسدة لهذه التحولات كجزء من سيرورة الانتقال الا بمقدار استجابتها للمتطلبات النظرية للبراديغم والذي يبدأ بمرحلة الانفتاح وينتهي بمرحلة الترسيخ، واذا كان من السهل تحديد مرحلة البداية في الحالة المغربية فان صعوبات الترسيخ تجعل المغرب يستقر في ما أصبح يعرف بالمنطقة الرمادية The Gray zone التي توجد بها عدد من الأنظمة الثالثة التي قامت باصلاحات أساسية أخرجتها من دائرة الاستبداد في نفس الوقت الذي تعيش فيه اختلالات عميقة في حياتها السياسية وبنائها المؤسساتي تحول دون ادراجها في خانة الأنظمة الديمقراطية. وبناء عليه فان نجاح أو فشل الحكومة القادمة سيكون مشروطا بالخروج من هذه المنطقة الرمادية وهو أمر بدأ الوعي به يتبلور لدى بعض التنظيمات الحزبية مستعملة أسلوب المذكرات الاصلاحات في مخاطبة المؤسسة الملكية حول تصورها للتعديل الدستوري المرتقب كخطوة أساسية في اتجاه الخروج من منطقة اللااستبداد واللاديمقراطية.

واذا كانت مسألة الديمقراطية لا تثير أي مشكلة بالنسبة للأحزاب اليسارية التي تتبنى النموذج الديمقراطي الحداثي، على الأقل على مستوى الخطاب، فان اخراج المغرب من المنطقة الرمادية الى الديمقراطية على «يد العدالة والتنمية» رهين بخروج الحزب من المنطقة الرمادية التي يقبع فيها بدوره حيث سيجد الحزب نفسه مطالبا بتوضيح اختياراته داخليا وخارجيا.

فعلى الصعيد الداخلي سيكون الحزب مطالبا بالرد على اتهامات خصومه بازدواجية خطابه والتي تتجلى في اختزاله الديمقراطية في بعدها الأداتي دون اعتناقها كعقيدة سياسية من جهة، وفي غياب التطابق بين الصورة التي يروجها الحزب عن نفسه وبين الصورة التي يقدمها لجماهيره من جهة أخرى.

أما على الصعيد الخارجي فان الحزب مطالب باستيعاب قواعد الاستراتيجية الجديدة التي تتعامل بها الولايات المتحدة وحلفاؤها مع التيارات الاسلامية والقائمة على التمييز بين من تعتبرهم معتدلين ومن تصفهم بالارهابيين، حيث أن الاحتواء السياسي للفئة الأولى يسهل الاحتواء العسكري للفئة الثانية كما يتضح ذلك من الاستراتيجية القومية لمحاربة الارهاب التي قدمها الرئيس بوش بعد أحداث 11 من ايلول (سبتمبر) 2001. ونظرا لكون المغرب حليفا للولايات المتحدة في حربها على الارهاب فان العدالة والتنمية سيكون مطالبا للاستجابة لدفتر التحملات الأمريكي لتعزيز مكانته ضمن التيار الاسلامي المعتدل وذلك عبر توضيح موقفه من القضايا الخمس التالية:

أولا: مسألة تطبيق الشريعة حيث أن قبول الحزب اعتماد القنوات البرلمانية العادية للتشريع يجعل أغلب الأدبيات الأمريكية تصنفه ضمن التيار المعتدل الى جانب حركة الاخوان في مصر.

ثانيا: مسألة استعمال العنف، حيث يسود الاعتقاد أنه منهج ثابت في التغيير لدى الاسلاميين وأن ادانة العنف من طرف المعتدلين لا يعدو أن يكون موقفا تكتيكيا فرضته متطلبات المرحلة.

ثالثا: الموقف من التعددية السياسية: فاذا كان الاسلاميون يتبنون شعار الاسلام هو الحل صراحة أو ضمنيا فان ذلك يثير مخاوف من ألا يقبلوا بوجود حلول أخرى وخاصة تلك التي لا تنهل من المرجعية الاسلامية.

رابعا: مسألة الحريات المدنية والسياسية وخاصة ما يتعلق بحقوق الأقليات الدينية والاتجاه نحو اخضاع حقوق الأفراد لمصلحة الجماعة وهو ما يشكل نفيا للتطرية الليبرالية في بعديها الاقتصادي والسياسي.

خامسا: مسألة حقوق المرأة ووضعها الاعتباري داخل المجتمع والتي شكلت احدى أبرز حلبات الصراع بين التيارين الاسلامي والعلماني.

هذه هي القضايا التي تشكل ما تسميه بعض دوائر البحث الأمريكية المنطقة الرمادية في فكر الاسلاميين حيث لا زال موقفهم منها يشوبه الكثير من الغموض. واذا كان حزب العدالة والتنمية قد أجرى سلسلة من المراجعات بغرض تكييف تصوره مع متطلبات المرحلة فان الانخراط الفعلي في تصريف معطيات هذا التصور في اطار العمل الحكومي سيشكل المحك الحقيقي للحكم على هذا التصور.

* باحث في العلوم السياسية
جامعة محمد الخامس ـ الرباط

من يتقدم على من المبادئ أم المصالح؟

قراءة في أجندة التحالف بين البيانوني وخدام

الطاهر ابراهيم*

■ أعلنت «جبهة الخلاص الوطني» التي ضمت الى جماعة الاخوان المسلمين في سورية، نائبَ الرئيس السوري السابق «عبد الحليم خدام»، عن عقد مؤتمرها التأسيسي الأول في لندن على مدى يومي 4 و 5 حزيران (يونيو)، في خطوة لفتت الأنظار الى الجدية التي حرصت عليها الجبهة بانجاز ما وعدت به بعقد هذا المؤتمر خلال شهرين من تاريخ تشكيلها في «بروكسل» في شهر آذار (مارس) الماضي.

وقد أعاد الاعلان عن عقد المؤتمر الى الأذهان تساؤلات ما تزال تمور في الساحة السورية حول هذا التحالف الذي جمع ـ فيما يظهر للمراقب ـ بين خصمين قديمين وايديولوجيتين متباعدتين. فما هي يا ترى انعكاسات هذا التحالف على كل من قطبي الجبهة؟ وهل ستقوم قوى «اعلان دمشق» ،التي تريثت في موقفها، بمراجعة جدية لهذا الموقف ومن ثم الالتحاق بالجبهة؟ وهل هناك مستجدات تستوجب الاسراع في تشكيل الهيئة التأسيسية؟ سنحاول أن نجيب عن بعض هذه التساؤلات من خلال استقراء الأحداث التي أدت الى تشكيل الجبهة، ونترك لغيرنا أن يجيب عما ضربنا صفحا عنه.

يعتبر السوريون، أو لنقل المعارضون منهم على وجه الخصوص، أن النظام الحالي ليس في وارد اصلاح نفسه، بعد ثلاثة عقود من حكم الأسد الأب وست سنوات من حكم الرئيس بشار. هذه القناعة أصبحت عامة لدى معظم فصائل المعارضة، ان لم نقل كلها، وأنه لم يعد هناك مفر من التغيير في بنية الحكم، ومن خارج النظام.

وفي سبيل الوصول للتغيير المنشود في سورية، فقد تواضعت أكثر فصائل المعارضة سواء منها العاملة على الساحة الداخلية السورية أو ما يسمى بمعارضة الخارج، على أن يتم هذا التغيير ضمن أسس محددة ومعلومة، حتى لا تعاد تجربة النظام الحالي المؤلمة. هذه الأسس على سبيل المثال لا الحصر: أن لا يكون التغيير باستعمال القوة، وبعيدا عن العنف. وأن يتم بأيدٍ سورية ويحرم الاستقواء بالأجنبي. وأن لا ينفرد بالتغيير فصيلٌ واحد أو جماعة واحدة. وأن لا يُستثنى، أو بالأحرى أن لا يُقصى أي فصيل عن المشاركة في عملية التغيير. ولن نتطرق فيما يلي الى شكل الحكم، اذ أصبح واضحا أنه ينبغي أن يكون ديموقراطيا، تداوليا تعدديا، ومن خلال صناديق اقتراع شفافة.

اخوانيا: الى أي مدى انضبطت جماعة الاخوان المسلمين بهذه الأسس؟ وعلى الخصوص في المدى القريب وتحديدا خلال سنة من تاريخه، أي بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، لأن هذا الانسحاب كان نقطة مفصلية عند النظام والمعارضة. فخلال سنة من الآن تقريبا، مرت جماعة الاخوان المسلمين بعدة مواقف، بعضها تجاوزته المستجدات، وبعضها ما تزال تتابع فيها رؤيتها، وما ينبغي أن تتخذه من مواقف مكافئة لعملية التغيير التي أشرنا اليها.

ففي نيسان (ابريل) من العام الماضي 2005 أصدرت الجماعة النداء الوطني للانقاذ، حددت فيه رؤيتها لانقاذ سورية. كما شاركت الجماعة في صياغة بنود «اعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» في تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2005، الذي طالب فيه جميع البعثيين والمسؤولين ورجال النظام بالتخلي عن الاستبداد، والانحياز الى صف الوطن، ولو استجاب الرئيس بشار الأسد لرحبت به قوى الاعلان.

ولعل هذا البند الأخير من بنود «اعلان دمشق» كان له دور محفز للاخوان المسلمين لكي يصافحوا يد عبد الحليم التي امتدت اليهم للتعاون معه من أجل تفكيك نظام الحكم واسقاطه، بعد أن تأكد لديهم صدق التوجه عند خدام.

لقد كانت معادلة قبول «خدام» معارضا أساسيا، بعد أن كان في النظام الحالي لاعبا أساسيا، من المعادلات الصعبة الحل. فلو أن الاخوان رفضوا يده الممدودة لأثاروا اعتراضات قد لا تقل عما أثير بسبب التحالف معه. ولعل أهم نقطة واجهت الاخوان هي مسؤوليته عما مضى يوم كان على رأس مسؤولياته في النظام. ولعل ترك هذه المسؤولية ليبت فيها القضاء بعد قيام حكم ديموقراطي في سورية كان حلا وسطا بين افراط وتفريط.

على أن ما رجح قبول التحالف مع «خدام» هو قناعة قيادة الاخوان المسلمين أن انشقاقه عن النظام لا يمكن أن يكون نهاية دوره في حزب البعث. فهو الوحيد من القيادات البعثية الذي استطاع أن يكون فاعلا في السلطة وفي الحزب على مدى أربعة عقود. والتسليم بأنه انتهى يوم ترك موقعه أو أرغم على ذلك، أمر لا يقبله منطق السياسة في بلد مثل سورية كانت وما تزال فيها التحالفات بين مراكز القوى هي السياسة.

بكلام أوضح فان علاقات «خدام» عبر هرم الحزب كانت تسمح له أن يكوّن أنصارا أدركوا، مثلما أدرك هو، أن سياسات مراكز القوى الأمنية الارتجالية لا بد أنها ستؤدي بالنظام الى التفكك والتلاشي. ومن كان بفاعلية خدام وهو في هرم السلطة لا يمكن أن ينتهي عند أولئك في طرفة عين، وليس بعيدا أن تكون اتصالاته بهم تؤسس ليوم آخر.

واذا كانت تجربة اسقاط النظام العراقي لم تنته يوم حُطم تمثال صدام، حيث ما تزال الأمور تتدهور من سيىء الى أسوأ، ما جعل فصائل المعارضة السورية تتخوف من مصير كمصير العراق، وما جعل الجميع، والاخوان على وجه الخصوص، يعيدون حساباتهم بحيث يتم انتقال السلطة عبر التعاون مع الكوادر الحالية في حزب البعث.

واستطرادا ففي كل المقابلات المتلفزة أكد فيها مشاركون من الاخوان المسلمين على تشجيع ظاهرة الانشقاق عن النظام، التي تؤدّي الى تفكيكه ورحيله، درءا لأي مواجهات قد تنشأ مع المتشبثين في الحكم خوفا من الانتقام منهم. وكذلك الرغبة في الاستفادة من كافة القوى بمن فيها البعثيون الذين هم على رأس أعمالهم ولا يعارضون الخطوط العامة لعملية التغيير في الحكم، ومستعدون للاسهام في عملية التغيير، من داخل النظام ومن خارجه.

وحتى لا يتحول مشروع اعادة الديموقراطية الى عمليات انتقام من الذين شاركوا في الحكم خلال مراحله المختلفة، أو أن يقوم من لا يفكر بالعواقب بالتشجيع على اصدار قانون «اجتثاث البعث» شبيه بالقانون الذي أصدره من مشى مع الأمريكيين في العراق، فان محاولة جذب البعثيين الى عملية التغيير، لو تمت بنجاح، لأمكن تجنيب سورية أحداثا مؤلمة، قد يفتعلها من يَتَعيّش على مصائب الوطن، وقد تصدر ممن أصابه القرح أيام الأحداث المؤلمة في ثمانينيات القرن العشرين.

على أن اعتبار الحيثيات التي أشرنا اليها مبررا كافيا ووحيدا للتحالف مع خدام، يجعلنا نهمل أسبابا أخرى، قد لا تصل الى وجاهة ما أسلفنا، ولكنها بلا شك تؤخذ بعين الاعتبار اذا اعتبرنا أن تفكيك النظام سيكون محصلة لعدة عوامل، وليس نتيجة لعامل مؤثر وحيد. وخلافا لما يعتقده، فان ثبوت تورط النظام الحالي في اغتيال «الحريري» لن يؤدي الى انهياره، بل قد يدفعه الى تقديم تنازلات لواشنطن لا تلغي سقوطه ولكنها تؤجله، ما يعني أن الزمن قد لا يعمل لصالح المعارضة، ولا بد من البحث عن وسائل قد تضغط على النظام وتسرع في سقوطه. وقد بدا من رد فعل النظام عند انشقاق خدام، من خلال حفلة الشتائم التي أقامها أعضاء مجلس الشعب، أن عبد الحليم خدام ما يزال مؤثرا في النظام وهو خارج السلطة كما كان يؤثر فيه وهو في السلطة.

ومن ناحية أخرى تبين أن قوى «اعلان دمشق» في داخل سورية لا تستطيع التحرك بسهولة بسبب وضع ناشطيها تحت المراقبة. والاعتقالات الأخيرة تؤكد ذلك. اذن لا بد من تحريك الساحة وتنشيطها، وخلق تحالفات قوية لا تتعارض مع «اعلان دمشق»، حيث لا يوجد نص يسمح أو يمنع مثل هذه التحالفات، وهو لا يكبل حركة الأطراف المنضوية تحت الاعلان ولا يحدّ من حريتها ما دامت هذه الحركة منسجمة مع مبادئه ومع ثوابته.

يبقى السؤال الملح: الى أي مدى كان الاخوان المسلمون، بتحالفهم مع خدام عدو الأمس صديق اليوم، منسجمين مع مبادئهم وطروحاتهم السابقة؟ وهل كانوا براغماتيين أكثر مما ينبغي ومما تسمح به ثوابتهم؟ وهل سنشهد تراجعا للمبادئ أمام تقدم المصالح في عصر، يبدو أنه يجري تغييرا على كل شيء حتى المبادئ؟

*كاتب من سورية